يتصاعد الضغط على السلطة الانتقالية في السودان، فمع استمرار الاعتصام في محيط القصر الرئاسي واقدام بعضهم على منع مؤتمر صحافي لقوى «الحرية والتغيير»، كانت شائعات تنتشر عن اتفاق لحل حكومة عبدالله حمدوك، وهو ما قوبل بنفي سريع من السلطات

السودان
استهداف جديد للمرحلة الانتقالية

شائعات عن اتفاق لحل الحكومة ومعتصمو القصر يصعّدون حراكهم

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

بعد الدعم الشعبي الكبير الذي تلقّته السلطة المدنية في السودان، بخروج عشرات الآلاف، يوم الخميس الماضي، إلى شوارع الخرطوم وأغلب المدن الأخرى، للتنديد بمخططات العسكر لفرض إرادتهم على الثورة، والتدخل في عمل الحكومة المدنية، تصاعد استهداف السلطة الانتقالية، أمس السبت، عبر ترويج أنباء عن توافق لحل حكومة عبدالله حمدوك، بالتوازي مع منع مؤتمر لقوى «إعلان الحرية والتغيير». ويتزامن ذلك مع استمرار الاعتصام في محيط القصر الرئاسي في الخرطوم، من قبل المجموعة المنشقة عن قوى «الحرية والتغيير» للمطالبة بحل الحكومة، والتي تتراقق مع تهديد باجتياح الخرطوم بقوة السلاح.

وأثار كلام لحاكم إقليم دارفور، رئيس حركة تحرير السودان، مني أركو مناوي، الجدل أمس، إذ قال إن رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ورئيس الحكومة عبدالله حمدوك، توافقا على حل مجلسي الوزراء والسيادة. وتابع مناوي، في تصريح لوكالة «الأناضول»، وهو أحد قيادات تيار «الميثاق الوطني» المنشق عن «الحرية والتغيير»: «توافق البرهان وحمدوك على حل المجلسين، كانت هنالك عدة اجتماعات لحل الأزمة السودانية».

لكن المكتب الإعلامي لحمدوك نفى هذه المعلومات، ووصف هذه الأنباء بأنها غير دقيقة في إيراد مواقف الأطراف المختلفة. وأكد المكتب الإعلامي في بيان، أن حمدوك لا يحتقر حق التقرير في مصير مؤسسات الانتقال، وأنه متمسك بالنقاط التي أوردها في خطابه يوم الجمعة 15 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، كمدخل لحل الأزمة بمخاطبة كل جوانبها عبر حوار يشارك فيه الجميع، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء يواصل اتصالاته ولقاءاته بمختلف أطراف السلطة الانتقالية والقوى السياسية لبحث سبل معالجة الأزمة السياسية في البلاد، وأنه التقى، نهار أمس الأول الجمعة، بالمكون العسكري في مجلس السيادة، كما التقى بممثلي المجلس المركزي لـ«الحرية والتغيير»، وفي كل هذه اللقاءات فإن الهدف هو حماية عملية الانتقال المدني الديمقراطي وحماية أمن وسلامة البلاد.

وفي 15 أكتوبر، طرح حمدوك 10 محاور للخروج من الأزمة السياسية، أبرزها «الوقف الفوري لكافة أشكال التصعيد، وعودة العمل في مؤسسات الفترة الانتقالية، وعدم اتخاذ أي قرارات أو خطوات أحادية، وإنهاء حالة الانقسام بين مكونات قوى الحرية والتغيير».

كما قال وزير الاتصالات في الحكومة، هاشم حسب الرسول، إنه لا يوجد أي اتفاق بين حمدوك والبرهان على حل الحكومة، واصفاً ما ذكره البعض في هذا الصدد بأنه مجرد «هراء». وأكد أن الحديث الآن عن تسليم السلطة للمدنيين فقط، وفي مواقيتها المعلومة.

وتعليقاً على هذه التطورات، قال القيادي في «الحرية والتغيير» محمد ناجي الأصم، إن «هناك محاولات لجر السودان إلى مرحلة العنف»، مؤكداً أن قوى «الحرية والتغيير متمسكة بالتحول الديمقراطي وستتصدى لأي محاولات للردة»، وأنها تدعم رئيس الوزراء وتنسق معه. كما شدد القيادي في هذه القوى، ياسر عرمان، على أن «الحكومة لن تحل بالإملاءات ولا بفرمان من أي جهة كانت»، وأن «تجارب إجهاض الربيع العربي لن تتكرر في السودان»، مضيفاً: «السودانيون موحدون من أجل مدنية الدولة وإنجاح الانتقال».

من جهته، دعا عضو «لجنة إزالة التمكين» (حكومية)، صلاح مناع، قوى «الحرية والتغيير» إلى تكوين المجلس التشريعي «البرلمان» خلال أسبوعين وعقد أول اجتماعاته. وتابع، في تغريدة عبر «تويتر»: «الحل الوحيد لهذه الأزمة في هذه الخطوة، بحيث يتم سحب صلاحيات الأفراد لصالح سلطة الشعب حسب الوثيقة الدستورية، والمجلس من يحاسب الجميع ويسحب الثقة عن الحكومة».

يتوازى ذلك مع استمرار الضغوط عبر الشارع على السلطات الانتقالية. ودخل المعتصمون أمام القصر الرئاسي في اعتصام مفتوح، أمس السبت، يومه الثامن على التوالي، والذي تنظمه المجموعة المنشقة عن قوى «الحرية والتغيير»، للمطالبة بحل الحكومة، وتشكيل حكومة كفاءات بديلة. ويسعى منظمو الاعتصام، لحشد المزيد من المعتصمين خصوصاً من الولايات، وسط تأكيدات منهم بعدم فضّ الاعتصام إلا بعد صدور قرار بحل الحكومة. وأثار مقطع فيديو بُث، أمس الأول الجمعة، من إحدى منصات الاعتصام، غضباً في الشارع السياسي السوداني ووسائل التواصل الاجتماعي، وفيه هدد أحد المنتسبين لحركة تحرير السودان . فصيل مبناوي، باجتياح الخرطوم بقوة السلاح لفرض أجندة حل الحكومة. وطالبت العديد من الجهات، فصيل مبناوي، بتقديم اعتذار عن المقطع وتقديم المتحدث للمحاكمة. ويترافق الاعتصام مع إغلاق الجيش السوداني، أمس، جميع الطرق المؤدية إلى مقر القيادة العامة في العاصمة الخرطوم بالحواجز الإسمنتية، كما قام بتعزيز التمركزات الأمنية حول المقر بالمركبات العسكرية، وفق «الأناضول».

ولم يتوقف الضغط على ذلك، بل عمد متظاهرون من معتصمي القصر الرئاسي، إلى مهاجمة مقر وكالة السودان للأنباء في الخرطوم، أمس، لمنع مؤتمر صحافي كانت قوى «الحرية والتغيير» تنوي تنظيمه، للحديث فيه عن التطورات السياسية في البلاد. وذكر مصدر في وكالة السودان للأنباء، أن مجموعات شبابية، أحضرت عبر سيارات بالقرب من مقر الوكالة، وبدأت في الهتاف ضد تحالف «الحرية والتغيير» الحاكم، واقتحمت القاعة التي كان يفترض إقامة المؤتمر داخلها، ما حدا بالوكالة لإلغاء المؤتمر والاتصال بالشرطة، التي تأخرت في الوصول.

لكن التهديدات الداخلية للسلطة الانتقالية تتوازى مع دعم دولي لها. وأشاد نائب المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي بيتون نوف، بجهود الحكومة الانتقالية الهادفة إلى تحقيق التحول الديمقراطي، داعياً إلى توافق كل شركاء الحكم لضمان نجاح الفترة الانتقالية وصولاً إلى نظام ديمقراطي كامل وراسخ. وأشار إلى حرص الولايات المتحدة على دعم السودان للمضي قدماً في تحقيق التحول الديمقراطي. كلام نوف جاء خلال لقائه، مساء الجمعة، وزيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي، في الخرطوم، وبحث معها تطورات الأوضاع السياسية وجهود الخرطوم في تحقيق التحول الديمقراطي. وقالت الخارجية السودانية، إن اللقاء بحث تطورات الأوضاع السياسية الراهنة في البلاد وجهود الحكومة الانتقالية في تحقيق التحول الديمقراطي. وأكدت الوزيرة حرص الحكومة على تحقيق التحول الديمقراطي وصولاً لحكومة مدنية تلبي تطلعات الشعب السوداني، ومعبرةً عن تطلعها لدعم الولايات المتحدة للسودان، للمضي قدماً في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود.

يتواصل اعتصام معارضي الحكومة أمام القصر الرئاسي (محمود حجاج/الأناضول)

> وزير الاتصالات: الحديث فقط عن تسليم السلطة للمدنيين

> إشادة أميركية بجهود الحكومة لتحقيق التحول الديمقراطي

للحديث تتمة...

سقوط اللجنة الدستورية

عيسى سميسم

بعد نحو شهرين يدخل القرار الصادر عن مجلس الأمن تحت رقم 2254، والذي حدد 18 شهراً لإنجاز الحل السياسي في سورية، عامه الثامن، من دون تحقيق أي من بنوده، في حين تم إعلان فشل الجولة السادسة من أعمال اللجنة الدستورية، التي تم تشكيلها بهدف تطبيق القرار الأممي، فيما لا تزال بنود القرار الأخرى المتعلقة بتشكيل هيئة حكم انتقالية، وإجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة، من دون تطبيق. فبعد جولات من المفاوضات حول تطبيق القرار الأممي، تم تحويل المسار عام 2017 من مفاوضات على انتقال سياسي إلى أربع سلال، الأولى إنشاء حكم غير طائفي خلال ستة أشهر، فيما ضمت السلة الثانية وضع جدول زمني لسودة دستور خلال ستة أشهر أخرى، أما السلة الثالثة فضمت كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف الأمم المتحدة خلال 18 شهراً، تتبعها السلة الرابعة التي تتضمن وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية. إلا أن هذه السلال وبضغط روسي وتراخٍ من المجتمع الدولي، تم تحويرها، وتقديم سلة الدستور على السلال الأخرى، وتم تشكيل لجنة دستورية عام 2019 بهدف إنجاز دستور جديد للبلاد، استطاع النظام من خلالها أن يلغي دور القرار الأممي الخاص بالحل السياسي في سورية بشكل كامل، ويماطل في عمل اللجنة الدستورية. كما استطاع تمرير انتخابات غير شرعية مدد بموجبها لبشار الأسد لسبع سنوات إضافية، لتتحوّل اللجنة الدستورية إلى مجرد منصة لعقد اجتماعات بين مجموعة معارضين، ومجموعة من المجتمع المدني، بالإضافة إلى مجموعة من موالي النظام، صرح النظام مراراً أنه غير معني بما يتوصلون إليه ضمن هذه اللجنة. بعد مرور أكثر من سنتين على عمل اللجنة الدستورية والفشل المستمر في التوصل إلى اتفاق ولو على جملة واحدة، بات على المعارضة الإدراك أن عمل هذه اللجنة لم يؤدِ سوى إلى تعطيل القرار 2254، وأن النظام لن يسمح لها بأن تكون أكثر من منصة لتبادل الأفكار حول قضايا دستورية، لن يتم التوافق على أي منها. هذا الأمر يحمّل وفد المعارضة في اللجنة الدستورية جزءاً من المسؤولية عن تعطيل الحل السياسي في سورية، من خلال الاستمرار في جدل بيزنطي ضمن اللجنة، بالتالي على المعارضة إما الانسحاب من اللجنة وترك المجال لخيارات أخرى، أو تحويل اللجنة إلى منصة للتطبيع وتبادل الآراء والحوار مع النظام من دون ادعاء أي أهداف أخرى.

الضغوط الدولية تتزايد على إيران لاستئناف التفاوض

تتزايد الضغوط الدولية على إيران من أجل استئناف التفاوض حول الملف النووي، وسط استعدادها لمواصلة التفاوض مع مجموعة «4+1»

طهران ـ **العربي الجديد**

أعلن وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أمس السبت، عن استئناف بلاده المفاوضات النووية مع مجموعة 4+1 «قريباً»، في حين تزايدت خلال الأيام الأخيرة، التحركات الإقليمية الدولية بشأن الملف النووي الإيراني، بشكل لافت. ووفقاً لبيان الخارجية الإيرانية، فقد قال عبد اللهيان في لقاء مع الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي «إيكو»، خسرو ناظري، إن إيران أجرت أخيراً مباحثات مع الاتحاد الأوروبي، وستستكملها في بروكسل، مؤكداً أنه «سيتم استئناف المفاوضات النووية مع 4+1 قريباً».

وتأسست منظمة التعاون الاقتصادي «إيكو» عام 1985 ومقرها طهران، تضم عشر دول، وهي إيران وأذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وباكستان وتركيا وتركمنستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

ومنذ يونيو/حزيران الماضي، توقفت مفاوضات فيينا النووية التي انطلقت خلال إبريل/نيسان الماضي بشكل غير مباشر بين طهران وواشنطن بواسطة أعضاء الاتفاق النووي، بغية إحياء هذا الاتفاق. وجاء وقف المفاوضات بناءً على طلب من إيران بعجة الانتخابات الرئاسية، التي جرت في 18 يونيو/حزيران الماضي، وانتقال السلطة التنفيذية فيها، غير أنه وعلى الرغم من مرور نحو ثلاثة أشهر لم تستأنف بعد. وأكدت طهران أنها ستعود إلى هذه المفاوضات قريباً، بعد انتهاء عملية مراجعة الجولات الست السابقة، غير أنها بالتوازي مع هذه المواقف بدأت في 15 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، إجراء حوارات مع الاتحاد الأوروبي، خلال زيارة نائب مفوضها للسياسة الخارجية، أنريكي مورا.

وبعد مغادرة مورا طهران من دون الحصول على موافقة إيرانية على تحديد تاريخ لاستئناف مفاوضات فيينا، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أن نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية، علي باقري، سيواصل المباحثات مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وأضاف أن المباحثات ستتمحور حول مناقشة التحديات والعقبات التي حالت دون توصل مفاوضات فيينا إلى نتيجة خلال الجولات السابقة، لافتاً إلى أن مباحثات مورا مع باقري في طهران كانت «جيدة وبنّاءة، وأبلغنا السيد مورا ما كان ينبغي قوله».

وتأتي التأكيدات الإيرانية منذ فترة، باستئناف المفاوضات النووية قريبا، فيما زادت التحركات الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني بشكل لافت خلال الأيام الأخيرة، ومعها تصاعدت الدعوات لطهران للعودة إلى مفاوضات فيينا. وأجرى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافاييل غروسي، زيارة إلى واشنطن الأسبوع الماضي، وعقد مباحثات مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بشأن البرنامج النووي الإيراني. ويوم الخميس الماضي، قال غروسي، الذي ينتظر موافقة إيرانية على زيارته الثانية لطهران في غضون شهر لمناقشة الملفات العالقة، إنه ليست لديه أي معلومات تدل على قيام إيران بعمليات سرية لتخصيب اليورانيوم.

كما أوفدت الإدارة الأميركية مسؤول الملف الإيراني بالخارجية، ومفاوضها في فيينا، روبرت مالي إلى الشرق الأوسط لإجراء مباحثات في الإمارات والسعودية وقطر والعراق حول الملف الإيراني. وأجرى مالي مباحثات مماثلة، أول من أمس الجمعة، بعد جولته الخليجية، مع دبلوماسيين من الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا وألمانيا وبريطانيا، الشريكة في الاتفاق النووي، في باريس. وحول اللقاء، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، إن المشاورات تمحورت حول كيفية استمرار الدبلوماسية في «توفير المسار الأكثر فاعلية» بشأن إيران.

من جانبها، أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان أن المحادثات تجري في «مرحلة حرجة»، وأنه «من الملحّ والأساسي أن توقف إيران انتهاكاتها الخطرة إلى حد غير مسبوق» لاتفاق النووي. وشكل الملف النووي الإيراني وكذلك الاتفاق النووي المترنّح، أحد أبرز عناوين أول زيارة لرئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، إلى سوتشي الجمعة، ومباحثاته مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في محاولة للحصول على الدعم الروسي للمحاولات الإسرائيلية الرمية إلى وقف البرنامج النووي الإيراني. وتحشد الدول الكبرى ضد هذا البرنامج وسط تلميحات باستخدام القوة ضده. وإلى جانب مباحثات سوتشي، تخطط الحكومة الإسرائيلية للقاء ثلاثي يجمع رؤساء مجالس الأمن القومي لكل من روسيا والولايات المتحدة وإسرائيل لمناقشة أوضاع سورية والملف الإيراني خلال الفترة المقبلة.

> أعلنت طهران أنّها ستستأنف مفاوضاتها مع مجموعة «4+1»

شرق غرب

تونس: مستقبل البلاد يمرّ باتحاد الشغل

أكد الأمين العام لاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، أمس السبت، أن رسم مستقبل تونس لا يمكن أن يتم بمعزل عن الاتحاد، ولا أحد بإمكانه تجاوز المنظمة النقابية، وهذا ما أثبته تاريخ تونس. وأضاف في مؤتمر نقابي، أن حل الأزمة في تونس لا يكون عبر التصادم والتدافع وتقسيم التونسيين، ولن يكون أيضاً عبر الإقصاء. وأوضح أن هناك اختلافات مع بعض خيارات الرئيس قيس سعيد، ولكننا لسنا مستعدين للذهاب إلى المجهول.

(العربي الجديد)

لبنان: حزب الله يجدّد دعوته لرحيل البيطار

دعا نائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم (الصورة)، أمس السبت، إلى رحيل المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، من أجل تحقيق الاستقرار والعدالة في البلاد. وأضاف خلال حفل تخريج طالبات في حارة حريك بالضاحية الجنوبية لبيروت أن «البيطار تحول إلى مشكلة حقيقية في لبنان، ولم يعد مأموناً على العدالة، وهو يسيّس التحقيقات بطريقة مكشوفة ومفضوحة».

(الأناضول)

التحالف يدمّر 4 زوارق للحوثيين

أعلن التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، أمس السبت، تدمير أربعة زوارق مفخخة، بمعسكر الجبانة الساحلي في الحديدة، غربي اليمن. وجاء في بيان التحالف الذي نشرته وكالة الأنباء السعودية «واس» أنه تم تنفيذ «عملية استهداف موقع لتجميع وتفخيخ الزوارق المفخخة بمعسكر الجبانة، وتم تدمير أربعة زوارق مفخخة بالموقع، تم تجهيزها لتنفيذ عمليات عدائية وهجمات وشيكة (لم يحددها)».

(الأناضول)

اليمن: اغتيال قيادي في «التجمع المدني للإصلاح»

اغتال مسلحون مجهولون، أمس السبت، قيادياً بارزاً في حزب «التجمع اليمني للإصلاح»، وسط مدينة تعز، جنوب غربي اليمن. وأفادت مصادر محلية أن القيادي ضياء الحق الأهدل تعرض لعملية اغتيال أثناء خروجه من منزله في شارع جمال عبد الناصر، وسط مدينة تعز، من قبل مسلحين مجهولين كانا على متن دراجة نارية. وأشارت المصادر إلى أن الأهدل، وهو من أبرز القيادات المؤثرة في حزب الإصلاح التي تعمل من الظل، فارق الحياة بشكل فوري.

(العربي الجديد)

المنقوش: الأمن قبل تشكيل حكومة جديدة

شدّدت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش (الصورة)، أمس السبت، على أن الحكومة الانتقالية تعمل من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل والنيابية في يناير/ كانون الثاني المقبل، إلا أن الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي ضروريان للانتقال السلمي إلى حكومة جديدة. وأضافت أنه «من أجل الوصول إلى انتقال سلمي، يتعين الاهتمام بالشؤون الأمنية والعسكرية ودفع عجلة الاقتصاد في ليبيا».

(أسوشييتد برس)

رفض واسع لتصنيف إسرائيل منظمات فلسطينية «إرهابية»

برايس: إسرائيل لم تعطنا إخبارا مسبقا بشأن التصنيفات (بيكوالس كام/فرانس برس)

> آثار تصنيف حكومة الاحتلال الإسرائيلي، أول من أمس الجمعة، 6 منظمات فلسطينية تعمل في إطار المجتمع المدني على أنّها «إرهابية»، انتقادات واسعة من قبل الفلسطينيين وعلى الصعيد الدولي

رام الله، القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

لم يمرّ قرار وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس تصنيف ستّ منظمات غير حكومية فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، أول من أمس الجمعة، «إرهابية»، مرور الكرام، إذ خلّف هذا القرار موجة إدانات فلسطينية ودولية واسعة، خصوصاً أنه يشكل خطوة إضافية في إطار محاولات دولة الاحتلال ضرب العمل الأهلي في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، القادرة على الوصول إلى محافل دولية وتقديم تقارير وأدلة تفضح ممارسات الاحتلال وجرائمه.

واصدر غانتس، الجمعة، قراراً بتصنيف ست مؤسسات مدنية في الضفة الغربية منظمات «إرهابية» بزعم أنها تشكل غطاء لترويج وتمويل أنشطة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. والمؤسسات الست التي شملها القرار هي مؤسسات معروفة بنشاطها في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وهي: مؤسسة «الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان»، و«الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين» و«اتحاد لجان العمل الزراعي» و«اتحاد لجان المرأة العربية» و«مركز بيسان للبحوث والإنماء» و«مؤسسة الحق». وأثارت الخطوة انتقادات فلسطينية ودولية وحقوقية واسعة، بينما طلبت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن «إيضاحات حول القرار، مشيرة إلى أن إسرائيل لم تخطرها به قبل الإقدام عليه».

وتعليقاً على القرار، قال كايد الغول المسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تدرجها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على قوائم الإرهاب، لوكالة «رويترز»، إن الجبهة تحتفظ بعلاقات مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، مضيفاً أنها «جزء من المعركة العنيفة التي تخوضها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وضد جماعات المجتمع المدني من أجل إنهاكهم».

ودانت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان الجمعة القرار «بأقسى العبارات»، مضيفة أنها «ترفض بشكل قاطع الاعتداء المسعور على المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي». كما بعث مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة رياض منصور رسائل إلى الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريس، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر مندوب كينيا مايكل كيبوينو، ورئيس الجمعية العامة المالديفي عبد الله شاهد، بشأن القرار. واعتبر منصور في الرسائل أن «الهجوم الأخير على منظمات المجتمع المدني هو محاولة لتخويفها وإسكات تقاريرها التي تفضح انتهاكات الاحتلال». وطالب الدبلوماسي الفلسطيني المجتمع الدولي «بعدم السماح بمرور هذا الاعتداء السافر من دون عواقب»، داعياً إلى «إدانته ورفضه».

بدوره، اعتبر مدير مؤسسة «الحق» شعوان جبارين أن القرار الإسرائيلي «سياسي بامتياز وليس أمنياً»، وقال جبارين لوكالة «فرانس برس»: «قادت إسرائيل حملة منذ سنوات طويلة ضد المنظمات الأهلية الفلسطينية لإسكاتها وإنهاء عملها في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، لكن هذا القرار لن يؤثر على عملنا». كما رفضت مؤسسة الضمير والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال الاتهامات الإسرائيلية ووصفتها بأنها «محاولة للقضاء على المجتمع المدني الفلسطيني».

بدورها، قالت مؤسسات «هيئة شؤون الأسرى والمحررين» الفلسطينية، و«نادي الأسير» الفلسطيني، ومؤسسة «الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان»، و«الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال»، و«الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى»، في بيان مشترك، إن القرار «هو استكمال للعدوان الذي يمارسه الاحتلال على الشعب الفلسطيني ومؤسساته، ومحاولة للقضاء على المجتمع المدني الفلسطيني». واعتبرت المؤسسات أن «هذا الاعتداء هو اعتداء على المنظومة الحقوقية الدولية وليس فقط الفلسطينية». كذلك، أكدت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، في بيان صحافي، أن «الاحتلال هو أساس الإرهاب بما يمثله من ممارسات وجرائم بحق الشعب الفلسطيني». واعتبرت أن قرار الاحتلال بشأن المؤسسات هو «امتداد لذات السياسة الهادفة لكسر إرادة المؤسسات، وتنبهها عن مواصلة عملها». بدوره، طالب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واصل أبو يوسف، أمس السبت، الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالعمل وبشكل عاجل على توفير الحماية للشعب الفلسطيني. وقال إن «القرار الإسرائيلي بشأن المنظمات الست مرفوض، وهو محاولة للصق نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب، والاعتداء على مؤسسات مجتمع مدني تعنى بقضايا حقوق الإنسان، والأسرى».

وفي السياق، أعرب مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية عن «قلقه» من هذه الخطوة، واتهم إسرائيل باتباع «حملة وصم منذ وقت طويل ضد هذه المنظمات وغيرها»، ما أدى الى تقويض «قدرتها على القيام بعملها الحيوي». وقال المكتب في بيان الجمعة إن قرارات التصنيف تُدرج «أسباباً شديدة الغموض وغير ذات صلة، بما فيها أنشطة سلمية ومشروعة، مثل تقديم المساعدة القانونية والترويج لخطوات ضد إسرائيل على الساحة الدولية، حيث تعتبر هذه التصنيفات أحدث تطور في حملة طويلة ضد هذه المنظمات وغيرها، الأمر الذي يضرّ بقدرتها على أداء عملها ذي الأهمية القصوى». وتابع أن «تشريعات مكافحة الإرهاب يجب ألا تستخدم لتقييد حقوق الإنسان المشروعة والعمل الإنساني».

وفي واشنطن، طالبت وزارة الخارجية الأميركية الحكومة الإسرائيلية بإيضاحات حول قرارها. وقال المتحدث باسم الخارجية، نيد برايس «سنتخرط مع شركائنا الإسرائيليين من أجل الحصول على معلومات أكثر فيما يتعلق بأسس هذه التصنيفات». وأشار إلى أن «الحكومة الإسرائيلية لم تعطنا إنذاراً مسبقاً» بشأن التصنيفات، مضيفاً: «نحن نؤمن بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمجتمع المدني القوي هي أمور مهمة للغاية من أجل حوكمة مسؤولة ومتجاوبة».

بدورها، قالت منظمة العفو الدولية ومنظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقيتان، في بيان مشترك، إن القرار الإسرائيلي «يجرّم فعلياً أنشطة هذه الجماعات ويسمح للسلطات الإسرائيلية بإقفال مكاتبها، ومصادرة أصولها، واعتقال وسجن الموظفين فيها، ويحظر تمويل أنشطتها أو حتى مجرد الإبداء علناً عن دعم أنشطتها». وأضافت المنظمتان في البيان أن «القرار المجحف والمريع هو اعتداء من الحكومة الإسرائيلية على حركة حقوق الإنسان الدولية».

كما دانت منظمات إسرائيلية القرار. وقالت منظمة «عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل» في بيان إن القرار يمثّل «هجمة غير مسبوقة»، وأضافت أن «استخدام قوانين الإرهاب لا يشكّل سوى غطاء قانوني لملاحقة سياسية تُميز ضد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل». واستنكرت منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية قرار غانتس، قائلة «من الواضح أنه يهدف لإغلاق هذه المؤسسات». وأكدت «بتسيلم» تضامنها مع هذه المؤسسات وقالت إنها «فخورة بعملنا المشترك مع زملائنا الفلسطينيين على مر السنين، وسنواصل القيام بذلك».

قرار معاد للديمقراطية

دان عضوا الكونغرس الأميركي بيتي ماكولوم (الصورة) ومارك بوكان، القرار الاسرائيلي بتصنيف 6 مؤسسات فلسطينية كـ«منظمات إرهابية». وقالت ماكولوم، في بيان مساء الجمعة، إن الإجراء «ليس محاولة لإسكات مؤيدي الحقوق الفلسطينية فحسب، بل قرار معاد للديمقراطية ومخالف للقيم المتوقعة من حليف لأميركا». بدوره، قال بوكان عبر «تويتر»: «على إسرائيل أن تلغي قرارها» مضيفاً أن «العديد من هذه المؤسسات تعمل على إحلال السلام في المنطقة».

قضية

لم يكن مفاجئاً انتهاء الجولة السادسة من أعمال اللجنة الدستورية السورية، التي عُقدت في جنيف، بالفشل، خصوصاً مع استمرار النظام في دوره المعطل لسير أعمال هذه اللجنة وغيرها من مسارات الحل السياسي، بما يطرح تساؤلات عن مدى جدوى الاستمرار في هذا المسار

اللجنة الدستورية السورية

تساؤلات عن جدوى الاستمرار بعد فشل جديد

امين العاصي

انتهت الجولة السادسة من المفاوضات بين المعارضة السورية والنظام حول كتابة دستور جديد للبلاد، أول من أمس الجمعة، بلا نتائج، وهو ما كان متوقعاً منذ البداية في ظلّ عدم اكتراث النظام بحل سياسي، بل يطلب من المعارضة تقديم صكوك استسلام غير مشروط.

ولم يجد المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، وهو المسيّر لأعمال اللجنة الدستورية المشكلة من قبل الأمم المتحدة وتضم ممثلين من المعارضة والنظام والمجتمع المدني من الطرفين، ما يصف به الجولة السادسة من اجتماعات اللجنة الدستورية، إلا بالقول إنها كانت «خيبة أمل». وأضاف في مؤتمر صحافي عقب انتهاء الجولة السادسة: «لم نحقق ما أردنا إنجازه... افتقرنا إلى فهم سليم لطريقة دفع هذا المسار إلى الأمام... هذه الجولة لم توصلنا إلى أي تفاهمات أو أرضية مشتركة حول أي من المواضيع». وفي دلالة واضحة على عبثية التفاوض حول الدستور والذي كان بدأ أواخر عام 2019، قال بيدرسن إنه لم يتم التوافق على موعد الجولة المقبلة «لأن الأطراف المشاركة لم تصل إلى أي آلية مشتركة أو قرار». وتابع: «أجريت جولة مع الرئيسين المشتركين (عن النظام أحمد الكزبري وعن المعارضة هادي البحرة)، وقلت لهما إنه يجب التوصل إلى تفاهم سليم للتوصل لأساليب عمل سليمة وصياغة جوهرية سليمة، فالعملية يجب أن تُبنى على الثقة، حتى لو كانت قليلة».

وبدأت أعمال الجولة السادسة يوم الإثنين الماضي في مقر الأمم المتحدة في مدينة جنيف، حيث كانت تأمل الأمم المتحدة بالخروج بتوافق حول مبادئ الدستور والبدء بصياغة مواده وفق ما تنص عليه القرارات الأممية وخصوصاً القرار 2254. وناقشت وفود اللجنة الدستورية في جلساتها الأوراق المقدمة من قبل كل وفد، متمثلة بورقتي «السيادة السورية» و«الإرهاب والتطرف» اللتين قدمهما وفد النظام، وورقة «الجيش والقوات المسلحة والأمن والاستخبارات» التي قدّمها وفد المعارضة، وورقة مبدأ «سيادة القانون» التي قدّمت من قبل وفد المجتمع المدني.

وقال أحد المستشارين السياسيين لوفد المعارضة السورية، والذي فضّل عدم ذكر اسمه لأنه غير مخول بالحديث العلني، لـ«العربي الجديد»، إن «وفد النظام جاء إلى جنيف لإضاعة الوقت بعد أن اضطر للمجيء نتيجة ضغوط». وأشار إلى أنّ وفد النظام «تجنب مناقشة الأوراق التي قدّمتها المعارضة والمجتمع المدني»، مضيفاً: «قدّم النظام ورقة حول الإرهاب والتطرف، هي بمثابة منشور حزبي لا علاقة لها بالدستور. وكان واضحاً أن وفد النظام لا يعنيه إلا بقاء بشار الأسد في السلطة، وأي شيء يمكن أن يفضي إلى تطبيق القرارات الدولية هو غير معني به». وحول الخطوة المقبلة المحتملة من قبل المعارضة السورية، قال المصدر إن «الائتلاف الوطني السوري باعتباره المرجعية الأهم لوفد المعارضة، سيعقد اجتماعات لتقرير ما سيحدث في ظلّ الفشل المتكرر للجنة الدستورية». وأعرب المتحدث نفسه عن قناعته بأنه «ليس من مصلحة المعارضة الانسحاب»، مضيفاً: «البقاء يثبت للمجتمع الدولي عدم جدية النظام في التوصل إلى حل سياسي، وعلى الممثلين الأمميين غير المعارضة، ورقة مبدأ «سيادة القانون» التي قدّمت من قبل وفد المجتمع المدني.

> الائتلاف السوري سيعقد اجتماعات لتقرير ما سيحدث لاحقاً

> وفد النظام تجنب مناقشة الأوراق التي قدّمتها المعارضة

وقال أحد المستشارين السياسيين لوفد المعارضة السورية، والذي فضّل عدم ذكر اسمه لأنه غير مخول بالحديث العلني، لـ«العربي الجديد»، إن «وفد النظام جاء إلى جنيف لإضاعة الوقت بعد أن اضطر للمجيء نتيجة ضغوط». وأشار إلى أنّ وفد النظام «تجنب مناقشة الأوراق التي قدّمتها المعارضة والمجتمع المدني»، مضيفاً: «قدّم النظام ورقة حول الإرهاب والتطرف، هي بمثابة منشور حزبي لا علاقة لها بالدستور. وكان واضحاً أن وفد النظام لا يعنيه إلا بقاء بشار الأسد في السلطة، وأي شيء يمكن أن يفضي إلى تطبيق القرارات الدولية هو غير معني به». وحول الخطوة المقبلة المحتملة من قبل المعارضة السورية، قال المصدر إن «الائتلاف الوطني السوري باعتباره المرجعية الأهم لوفد المعارضة، سيعقد اجتماعات لتقرير ما سيحدث في ظلّ الفشل المتكرر للجنة الدستورية». وأعرب المتحدث نفسه عن قناعته بأنه «ليس من مصلحة المعارضة الانسحاب»، مضيفاً: «البقاء يثبت للمجتمع الدولي عدم جدية النظام في التوصل إلى حل سياسي، وعلى الممثلين الأمميين غير المعارضة، ورقة مبدأ «سيادة القانون» التي قدّمت من قبل وفد المجتمع المدني.

وقال أحد المستشارين السياسيين لوفد المعارضة السورية، والذي فضّل عدم ذكر اسمه لأنه غير مخول بالحديث العلني، لـ«العربي الجديد»، إن «وفد النظام جاء إلى جنيف لإضاعة الوقت بعد أن اضطر للمجيء نتيجة ضغوط». وأشار إلى أنّ وفد النظام «تجنب مناقشة الأوراق التي قدّمتها المعارضة والمجتمع المدني»، مضيفاً: «قدّم النظام ورقة حول الإرهاب والتطرف، هي بمثابة منشور حزبي لا علاقة لها بالدستور. وكان واضحاً أن وفد النظام لا يعنيه إلا بقاء بشار الأسد في السلطة، وأي شيء يمكن أن يفضي إلى تطبيق القرارات الدولية هو غير معني به». وحول الخطوة المقبلة المحتملة من قبل المعارضة السورية، قال المصدر إن «الائتلاف الوطني السوري باعتباره المرجعية الأهم لوفد المعارضة، سيعقد اجتماعات لتقرير ما سيحدث في ظلّ الفشل المتكرر للجنة الدستورية». وأعرب المتحدث نفسه عن قناعته بأنه «ليس من مصلحة المعارضة الانسحاب»، مضيفاً: «البقاء يثبت للمجتمع الدولي عدم جدية النظام في التوصل إلى حل سياسي، وعلى الممثلين الأمميين غير بيدرسن أن يضع مجلس الأمن الدولي بصورة ما يحدث، وأن يطالب بضغط دولي كبير على النظام لتنفيذ قرارات الشرعية، وإلا لا قيمة أبداً لهذه القرارات». وتابع بالقول: «كل السوريين يدركون أن النظام ليس بصدد إنهاء المأساة، وبهمه بقاء الحال على ما هو عليه. بشار الأسد يريد منا الاستسلام، ويسعى لتوريث ابنه السلطة، ولكن لا تملك المعارضة السورية القدرة على إجباره على الرضوخ للشرعية الدولية في ظل التراخي الكبير من قبل الولايات المتحدة التي تبدو في ظلّ الإدارة الحالية مشغلة بملفات أخرى غير الملف السوري». من جانبه، أشار طارق الكردي، وهو عضو المجموعة المصغرة من اللجنة الدستورية من طرف المعارضة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «أننا كنّا نتوقع أن يستمر النظام في دوره المعطل لسير أعمال اللجنة الدستورية»، مضيفاً: «جاء وفد النظام بإيجابية شكلية إلى الجولة السادسة، ولكن يوم الجمعة ظهر بدوره السلبي عندما رفض التوافق على الأوراق المقدمة». وبيّن أنه حدث «تقدم طفيف في الجولة السادسة»، مضيفاً: «بدأنا مرحلة صياغة دستور جديد، أي أن اللجنة بدأت بتنفيذ ولايتها بكتابة دستور وليس النظر في الدستور القائم كما يريد النظام». وأشار إلى أن «وفد هيئة التفاوض باتي إلى جنيف للتفاوض مع المجتمع الدولي ليمارس ضغوطاً أكبر على النظام السوري»، مؤكداً أن «المعارضة مؤمنة بالحل السياسي للقضية السورية، بينما النظام مؤمن بالحل العسكري». واعتبر الكردي أن اللجنة الدستورية «جبهة من جبهات الصراع مع النظام، لا نملك نحن قرار إخلائها، لا بل علينا تعزيزها أكثر»، مضيفاً: «وضعنا ليس سيئاً على هذه الجبهة، لأن لدينا رغبة صادقة في إنهاء مأساة السوريين في داخل البلاد وخارجها». ومضى بالقول: «نتطلع إلى تنفيذ القرار 2254 ونعتبر اللجنة الدستورية مدخلاً واسعاً للتوصل إلى حل سياسي، والمجتمع الدولي بات يعرف من هو الطرف المعطل، ومن واجب المبعوث الأممي أن يطلع مجلس الأمن الدولي على ما جرى، وأن يشير إلى النظام على أنه المعرقل لمساعي الأمم المتحدة في المضي في طريق الحل السياسي في سورية».

وحاولت موسكو تبرير الفشل في الجولة السادسة من مفاوضات اللجنة الدستورية، إذ اعتبر الممثل الخاص للرئيس الروسي إلى سورية، الكسندر لافرنتييف، في تصريحات أول من أمس، أن الانفجار الأخير الذي أدى إلى مقتل عسكريين تابعين للنظام في دمشق، بالتزامن مع اجتماعات جنيف، «أثار قلق الأطراف في مناقشات اللجنة الدستورية السورية». وتابع: «كانت هناك مخاوف معينة الأربعاء الماضي، على الأرجح إثر الهجوم الإرهابي الذي وقع في دمشق وقتل 17 جندياً سورياً». وأشار إلى أن الأطراف «عادت إلى لغة الاتهامات المتبادلة»، مضيفاً: «مواقف أطراف اللجنة الدستورية السورية ما زالت متضاربة في كثير من القضايا». ويبدو أن موسكو مارست ضغوطاً على النظام لإرسال وفده كي يحافظ على دوره، وكي يبقى له مدخل على النظام السوري».

وصف بيدرسن الجولة السادسة بـ«خيبة أمل» (فاريس كوفربني/فرانس برس)

لا رغبة بالانسحاب

أكد الرئيس المشترك للجنة الدستورية عن وفد المعارضة هادي البحرة (الصورة) عدم رغبة النظام في التوصل الى اي اتفاقات، قائلا في مؤتمر صحافي الجمعة: «لا توجد حتى الآن الرغبة، على الأقل لدى طرف واحد، في التوصل الى توافقات. هذه العملية الدستورية لا يمكن ان تستمر ان بقيت كما هي». وحول نيّة المعارضة الانسحاب من المفاوضات في ظل تعنّت النظام، قال البحرة: «الانسحاب لا يخدم الثورة، ولا يوقف سفك الدماء في سورية».

إضاءة

الجزائر: قلق إزاء الأزمة الاجتماعية والإغلاق السياسي

في الوقت الذي تعبر فيه أحزاب جزائرية عدة عن قلقها بشأن الوضع السياسي في البلاد، فإنها تحذر كذلك من تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي

الجزائر ـ عثمان لحياني

يتزايد القلق السياسي في الجزائر إزاء تلازم لافت بين ما تعتبره القوى السياسية الفاعلة إغلاقاً ممنهجاً للساحة السياسية وزيادة مستويات التضييق على الحريات والنشاط المدني من جهة، وتردي الأوضاع الاجتماعية وانهيار القدرة الشرائية في البلاد، وعجز الحكومة عن ضبط أسعار المواد التموينية، بخلاف ما تعلنه من أرقام مطمئنة من جهة ثانية، ما يطرح محاذير من انفجار اجتماعي نتيجة هذه الظروف.

واعتبر «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» (تقدمي معارض) في بيان أمس السبت، عن «قلق شديد إزاء التدهور الخطير وغير المسبوق للقدرة الشرائية والظروف المعيشية التي تتخبط فيها الفئات الاجتماعية الكاسحة هشاشة، مع سياسة غير اجتماعية تقودها الحكومة، بانسخ السبل وأكثرها ضراوة». وأشار إلى أن «الحكومة تحاول التغطية على هذه الإخفاقات بخطاب شعبوي».

هذه التحذيرات المتعلقة بالوضع الاجتماعي، يرافقها قلق بشأن الوضع السياسي بعد أربعة أشهر من إجراء الانتخابات النيابية، وعشية إجراء الانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. واعتبر «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» في بيانه أمس أن السلطة تصر على ما وصفه بـ«نهج استبدادي أعلنت عنه سلطة الأمر الواقع، ونتجت عنه المضايقات التعسفية والمطاردات القضائية غير المقبولة ضد مناضلي التجمع والنشطاء السياسيين، وتقييد الحريات وتهديد الأنشطة السياسية وحل الجمعيات، والتهديدات بحل عدد من الأحزاب السياسية المعارضة والاعتقالات اليومية للمناضلين».

القلق نفسه كانت عبرت عنه حركة «مجتمع السلم»، أكبر الأحزاب الإسلامية في الجزائر، إذ قال رئيس الحركة، عبد الرزاق مقري، في مؤتمر صحافي الجمعة، إن «الوضع الاجتماعي بات متدهوراً بشكل كبير، والسلطة تقدم منصة لإطلاق إشارات مخالفة للواقع». ووصف مقري الوضع السياسي في البلاد بالمقلق، وذهب بعيداً بوصف النظام السياسي القائم بأنه «نظام أمني، إذ باتت الأجهزة الأمنية تتدخل في كل المجالات بما فيها الهيمنة على تسيير الانتخابات وتوزيع الاتهامات على المناضلين».

من جهته، حذر حزب العمال اليساري، خلال الاجتماع الأخير لمكتبه السياسي من تنامي القلق والخوف «من الغد المجهول لدى الفئات العمالية والشعبية بسبب السقوط الجهنمي للوضع الاجتماعي والاقتصادي، وخطط الحكومة التي تعتمد نفس السياسات الفاشلة، وجراء انهيار القدرة الشرائية التي تسببت في تفهقر مروع للاستهلاك مما يؤثر حتماً على الإنتاج في آجال قريبة». وعبر الحزب عن مخاوف بشأن الوضع السياسي، وأعلن عن عزمه «فتح نقاش سياسي مع المواطنين والمواطنات، لإفراز الأدوات السياسية الضرورية لتقديم المساعدة السياسية للفئات العمالية والشبابية والشعبية في كفاحها من أجل البقاء والتصدي للسياسات التقهقرية».

بدورها، حذرت «جبهة القوى الاشتراكية»، أقدم أحزاب المعارضة السياسية في الجزائر، في بيان أخيراً، مما وصفته بـ«سياسات السلطة المتوجهة لإغلاق الساحة السياسية وتجريم العمل السياسي»، واعتبرت أن «سياسات التضييق والاعتقالات وحل الجمعيات، توجهات معاكسة تماماً لطبيعة الظرف الراهن. فبدلاً من أن تكون مواعيد الاستحقاقات الانتخابية موعداً مع المنطق والحكمة ومنصة لإطلاق إشارات إيجابية لحسن النية وبعث إجراءات تهدئة، تمهيداً لحوار وطني جامع لإيجاد حل للأزمة الوطنية، فإن كل ما نراه اليوم هو عكس ذلك تماماً».

تراجع القدرة الشرائية للجزائريين (رياض كرامدي/فرانس برس)

الحدث

تركيا: إعلان 10 سفراء «غير مرغوب فيهم» قريباً

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس السبت، أن سفراء الدول العشر، وبينها فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، الذين وجهوا دعوة للإفراج عن المعارض عثمان كافالا، سيتم إعلانهم «أشخاصاً غير مرغوب فيهم». وقال أردوغان خلال افتتاح سلسلة مشاريع خدمية في ولاية أسكي شهير، شمالي غرب تركيا: «أمرت وزير خارجيتنا بالتعامل في أسرع وقت مع إعلان هؤلاء السفراء العشرة (باعتبارهم) أشخاصاً غير مرغوب فيهم»، من دون أن يعلن موعداً محدداً لذلك. وأضاف: «يجب على هؤلاء السفراء معرفة تركيا وفهمها وإلا فعليهم مغادرة بلادنا». وسبق لأردوغان أن قال يوم الخميس الماضي: «أبلغت وزارة خارجيتنا أننا لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا باستقبالهم في بلادنا. هل من واجباتكم تلقين تركيا درساً؟». وطلبت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا والدنمارك وهولندا والنرويج والسويد وفنلندا ونيوزيلندا، يوم الإثنين الماضي، بالإفراج عن كافالا، المسجون في تركيا منذ أربع سنوات من دون صدور إدانة ضده، رغم مطالبات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بإطلاق سراحه، عقب تبرئة ساحته من قبل محكمة تركية من اتهامات متعلقة باحتجاجات عام 2013. لكنّ الحكم ألغي هذا العام وتمّ دمج الاتهامات تلك مع أخرى واردة في قضية مرتبطة بمحاولة الانقلاب الفاشلة في 2016. وجاء في بيان السفراء أن القضية «تلقي بظلال من الشك على احترام الديمقراطية»، مشيراً إلى أن «استمرار تأخير محاكمته، بما يتضمن دمج قضايا مختلفة واستحداث أخرى بعد تبرئة سابقة، يلقي بظلال من الشك على احترام الديمقراطية وحكم القانون والشفافية في نظام القضاء التركي». واعتبر البيان أنّه «بالنظر إلى أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن هذا الأمر، فإننا نطالب تركيا بالإفراج العاجل عنه».

وقال وزير الداخلية التركي سليمان صويلو رداً على ذلك إن تركيا دولة قانون تنعم بالديمقراطية. وأضاف قائلاً على «تويتر»: «قيام سفراء بتقديم توصية واقتراح على القضاء في قضية قائمة أمر غير مقبول». ومضى قائلاً: «إن توصيتكم واقتراحكم يلقيان بظلال من الشك على فهمكم للقانون والديمقراطية».

واستدعت الخارجية التركية يوم الثلاثاء الماضي، سفراء الدول العشر، معتبرة أنه من «غير المقبول» مطالبتها بالإفراج عن المعارض المسجون. من جهته، قال وزير العدل، عبد الحميد غول، إن الدبلوماسيين بحاجة لاحترام القوانين، وإن السفراء لا يمكنهم طرح اقتراحات على المحاكم.

يذكر أن المجلس الأوروبي أعلن الشروع في إجراءات متعلقة بتجاوزات من قبل تركيا في حال لم تفرج عن كافالا. وستعقد الجلسة القادمة في قضية كافالا، الذي نفى جميع التهم عنه ويحاكم مع آخرين، في 26 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وبعد أربع سنوات في السجن من دون إدانة، اعتبر كافالا الأسبوع الماضي، في مقابلة خاصة مع وكالة «فرانس برس»، أن اعتقاله يسمح لسلطة أردوغان بتبرير «نظرية المؤامرة». وقال من سجنه عبر محاميه: «أعتقد أن السبب الحقيقي وراء اعتقالي المستمر هو حاجة الحكومة إلى الإبقاء على رواية ارتباط احتجاجات غيزي (في عام 2013) بمؤامرة أجنبية حية».

(العربي الجديد، فرانس برس)

تقرير

الحدود السورية العراقية مفتوحة للتهريب

يتسبب تعدد الجهات الممسكة بأمن الحدود العراقية السورية، في تواصل عمليات التهريب والتسلل، والتي تدر الملايين على بعض الفصائل

بغداد ـ **زيد سالم**

على الرغم من الإعلانات المتكررة للسلطات العراقية عن تعزيز الإجراءات الأمنية على حدودها الدولية الغربية والشمالية الغربية مع سورية، وعلى امتداد أكثر من 620 كيلومتراً، إلا أن بيانات قيادة عمليات الجيش تتواصل في ما يتعلق بالإعلان عن القبض على متسللين، أو إحباط محاولات تسلل وإجبار أصحابها على التراجع إلى عمق الأراضي السورية. ومنذ مطلع العام الحالي، أحصت «العربي الجديد» 9 إعلانات رسمية لبغداد حول تعزيز الإجراءات الأمنية، من بينها نشر قوات إضافية، ونصب كاميرات حرارية وأخرى ذكية، وإبراج مراقبة وحفر خنادق ورفع سواتر ترابية ونصب كمائن وفخاخ، إلى جانب الطائرات المسيّرة التي تسلمتها من التحالف الدولي، بقيادة واشنطن، لهذا الغرض. لكن الإعلان عن عمليات التسلل يتواصل بين أسبوع وآخر. ويظهر الاختلاف واضحاً في استعمال القوات العراقية لعباراتها بهذا الشأن بين بيان وآخر، إذ تستخدم عبارة «الإرهابيين» في الإشارة إلى أن التسلل، أو محاولة التسلل، لمسلحين من «داعش»، بينما تكتفي بعبارة القبض على متسللين في بيانات أخرى، للدلالة على أن الهدف من خرق الحدود لا علاقة له بنشاط التنظيم. ويقصد بالمتسللين في العادة المهربين وتجار الممنوعات، أو عائلات عراقية عالقة في سورية منذ سنوات، أو متعهدي حفر الخنادق، وهم في غالبيتهم من السوريين ونشطوا أخيراً لصالح مسلحي حزب العمال الكردستاني الذي وسّع من عمليات وجوده في جبل سنجار، عبر ملاجئ ومقرات جديدة للحماية من القصف التركي.

وتتقاسم الحدود السورية مع العراق عدة جهات، أبرزها قوات النظام والمليشيات الحليفة لإيران في مناطق البوكمال والطلائع والميادين وصولاً إلى بادية دير الزور، بينما تستولي «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، على نحو 200 كيلومتر من الحدود الدولية مع العراق، ضمن محور ربيعة الحسكة وصولاً إلى مثلث فيشخابور العراقي السوري التركي. ووفقاً لجنرال بارز في قيادة عمليات حرس الحدود العراقية، المنطقة الثانية ضمن محافظة نينوى، فإن عمليات التسلل عبر الحدود متواصلة لأسباب كثيرة، بينها التضاريس الصعبة والمعقدة، وأخرى متعلقة بالفساد، وتعدد الجهات الممسكة بالأرض من مليشيات وقوات نظامية على كلا الجانبين. وأضاف الجنرال العراقي، الذي طلب عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «أكثر من 60 في المائة من عمليات التسلل الحالية على الحدود هي بهدف تهريب مواد ممنوعة، وأخرى مسروقة، منها مواش وأدوية ووقود سيارات وقطاني (أسطوانات) غاز الطبخ وقطع غيار سيارات ونفط خام، انتهاء بالمخدرات ومثيلاتها. وهناك تورط لفصائل وجماعات مسلحة على الجانبين بهذه التجارة». ولفت إلى أن هناك عائلات عراقية عالقة، تحاول العودة بشكل أو آخر، لكنها لا تمتلك أوراقاً أو إثباتات، وقد وجدت سماسرة من أكراد سورية لديهم علاقات مع «قسد» أو أنهم أساساً من «قسد»، أصبحوا يعملون بهذا النوع من التهريب، بأسعار تصل إلى أكثر من 5 آلاف دولار عن الشخص الواحد. وأوضح الجنرال أن «القوات العراقية أصبحت تتعامل مع كل حالة بشكل منفصل، والمتسللون الإرهابيون يكاد يكون محور محاولاتهم محصوراً بمناطق محددة، ولا نستبعد أنهم يستغلون الفساد الموجود على الجانب الآخر الذي تسيطر عليه وحدات سورية كردية في هذا الإطار». ورجح وجود اتفاق لم يتم الكشف عنها بين البلدين تستخدم لهذه الغاية. وتحدث عن عمليات تهريب، تدر ملايين الدولارات أسبوعياً، تتم عبر الحدود، وباتت مصدر تمويل ودخل مالي مهم لبعض الفصائل المسلحة على الجانبين السوري والعراقي.

اتهامات لفصائل حليفة لإيران بالتورط في التهريب

وبيّن المسؤول المحلي في محافظة نينوى أضوي الصعيب أن «التهريب لم يعد شيئاً جديداً، ومنذ سنوات لا يتوقف، وبعض العمليات تجري نهاراً». وأكد لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة المحلية في الموصل طالبت، أكثر من مرة، الحكومة الاتحادية في بغداد بمزيد من الدعم الأمني والعسكري، وتوفير أعداد جديدة من الكاميرات، في سبيل منع أي تسلل لعناصر إرهابية».

وأشار اللواء طارق العسل، وهو القائد السابق لشرطة الأنبار ويعمل حالياً ضمن قوات «الحشد العشائري»، إلى نسب كبيرة غير مؤمنة من الحدود. وأضاف: «يمكن القول إنها مؤمنة بنسبة 50 في المائة فقط، على عكس الحدود مع الأردن التي تعد مؤمنة بشكل جيد جداً، لأن بغداد على اتفاق استراتيجي قوي مع عمّان. أما مع دمشق، فإن الاتفاقات الأمنية غير واضحة، كما أن القوات التي تسيطر على الحدود من الجانب السوري غير نظامية، ومنها الفصائل المسلحة وأخرى تتبع لقوات سورية الديمقراطية، إضافة إلى مجموعات من الجيش السوري التي لا تمتلك إمكانيات كبيرة. ولذلك فإن الوضع على الحدود العراقية السورية صعب». وأكد العسل، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «تسلل داعش بات أقل من السابق، لأن عناصر التنظيم الإرهابي لا يملكون أي إمكانية للتحرك والمجازفة في عبور الحدود».

بدوره، عزا الخبير الأمني العراقي مؤيد الجحيشي ما وصفه «استمرار الأنفلات على الحدود»، إلى الجهات التي توجد فيها. وقال لـ«العربي الجديد»، إن «النسبة الأكبر من المنطقة الحدودية العراقية السورية تخضع لنفوذ الفصائل الحليفة لطهران، والتي يتورط قسم منها بعمليات تهريب سلاح ومواش ووقود وممنوعات مختلفة من سورية وإليها وبالعكس، وتتعامل مع تجار عراقيين وسوريين عرب وأكراد في هذا الإطار، وبعضها يستفيد من ممرات وخنادق داعش التي أنشأها قبل سنوات». وأشار إلى أن «فصائل مسلحة مارست ضغوطاً من أجل إطلاق (سراح) بعض المهربين الذين تم القبض عليهم سابقاً على الحدود من قبل القوات العراقية، بينهم متورطون بتهريب مخدرات».

يتشار مقاتلون من «الحشد» عند بعض النقاط الحدودية (أحمد الربيعي/فرانس برس)

شرق غرب

سورية: أميركا تقتل قيادياً في «حراس الدين»

استهدفت طائرة مسيّرة أميركية، مساء أول من أمس الجمعة، قيادياً في تنظيم «حراس الدين» المبايع لتنظيم «قاعدة الجهاد» في ريف مدينة الرقة، شمال شرقي سورية، ما أدى إلى مقتله على الفور. وقال المتحدث باسم القيادة المركزية للجيش الأميركي، جون ريغسبي، في بيان، إن «غارة جوية أميركية شُنت اليوم (الجمعة) في شمالي سورية أسفرت عن مقتل القيادي البارز في تنظيم القاعدة عبد الحميد المطر».

(العربي الجديد)

أكار: سنقوم بما يلزم ضد الإرهاب بشمال سورية

أكد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، أمس السبت، أن بلاده ستفعل «ما يلزم في الزمان والمكان المناسبين»، ضد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، «الاتحاد الديمقراطي»، في شمالي سورية. وشدد أكار في تصريحات للصحافيين في بروكسل عقب مشاركته في اجتماع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي، على أن وجود قوات بلاده في محافظة إدلب «يساهم في منع مجازر النظام السوري وحصول موجات هجرة جديدة».

(الأناضول)

الصدر يدعو للإذعان لنتائج الانتخابات

دعا زعيم «التيار الصدري» في العراق، مقتدى الصدر (الصورة)، أمس السبت، القوى السياسية الرافضة لنتائج الانتخابات إلى «الإذعان» لعملية الاقتراع. وقال الصدر، في بيان، إن «تأييد مجلس الأمن الدولي لنتائج الانتخابات العراقية وتبني نزاهتها، يعكسان صورة جميلة عن الديمقراطية العراقية». واعتبر أن «جرّ البلد إلى الفوضى وزعزعة السلم الأهلي، أمر معيب يزيد من تعقيد المشهد السياسي والوضع الأمني».

(الأناضول)

الأمم المتحدة تعلّق رحلاتها الجوية إلى تيغراي

قررت الأمم المتحدة، مساء الجمعة، تعليق رحلتيها الأسبوعيتين إلى إقليم تيغراي بشمال إثيوبيا، المخصصتين لنقل موظفيها في المجال الإنساني، بحسب ما أعلنه ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للمنظمة انطونيو غوتيريس. وجاء القرار بعدما نفّذ الجيش الإثيوبي الجمعة ضربة جوية جديدة على ميكيلي، عاصمة الإقليم، خلفت 11 مصاباً وعطلت رحلة دعم إنساني للأمم المتحدة، وفق ما أفاد به أطباء ومصادر إغاثية.

(فرانس برس)

رئيس الوزراء الباكستاني يزور السعودية

بدأ رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان (الصورة)، أمس السبت، زيارة رسمية إلى السعودية، للتباحث مع المسؤولين هناك حول عدد من القضايا التي تهم البلدين. وقال مكتب خان، في بيان أمس، إن الأخير غادر صباحاً على رأس وفد حكومي إلى الرياض، حيث يقوم بزيارة تستمر ثلاثة أيام. وأوضح البيان أن الوفد يضم وزير الخارجية شاه محمود قرشي، ووزير الطاقة حماد أظهر، ومستشار رئيس الوزراء لشؤون البيئة ملك أمين أسلم.

(العربي الجديد)

الحدث

لا يزال الانسحاب الفوضوي من أفغانستان يلاحق إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، التي تواجه إدارته الآن تحقيقاً داخلياً تقوده خمس وزارات ووكالات حكومية، في ظروف هذا الانسحاب وتداعياته، وما إذا كان بالإمكان التعامل معه بشكل أفضل

ستحدد المراجعات ما إذا كانت إدارة بايدن خططت بشكل كافٍ للانسحاب (جون الغر/Getty)

الانسحاب من أفغانستان

تحقيق موسع يواجه الإدارة الأميركية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

مرّ أكثر من شهرين على بدء الانسحاب الأميركي من أفغانستان قبل أن يكتمل نهاية أغسطس/آب الماضي، لكن التحقيقات الداخلية في الولايات المتحدة، في طريقة هذا الانسحاب، الذي وُصف بـ«الفوضوي» و«الكارثي»، لم تطوَ بعد، ويبدو أنها ستتواصل وبشكل أوسع، لتلقي مزيداً من التداعيات على إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن وحلفاء واشنطن لا سيما داخل حلف شمال الأطلسي، على الرغم من أن الطرفين بدوا في اجتماع وزراء دفاع «الناتو» يومي الخميس والجمعة الماضيين، في محاولة لتجاوز التوتر الذي كان السمة الأبرز للعلاقة بينهما بعد الانسحاب من أفغانستان، والمضي قدماً نحو مواصلة التنسيق في ملفات كبرى أخرى. وبدأ عدد من المفتشين العامين في وزارات أميركية، ووكالات أمنية داخلية، بإجراء مراجعات داخلية وتحقيقات إضافية وموسعة بشأن طريقة تعامل إدارة بايدن مع الانسحاب الأميركي من أفغانستان، ولا سيما المغادرة النهائية للعسكريين والموظفين الدبلوماسيين وإغلاق السفارة الأميركية والإجلاء الطارئ للأفغان المؤهلين من البلاد، بحسب تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية.

وتهدف المراجعات التي يجريها بشكل منفصل المفتشون العامون في وزارات الدفاع، والأمن الداخلي، والصحة والخدمات الإنسانية، والخارجية، إضافة إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، إلى تحديد ما إذا كانت الإدارة الأميركية «خطّطت بشكل كافٍ ومناسب لتنفيذ الانسحاب» وما تلاه من عمليات الإجلاء، وذلك بحسب مسؤولين أميركيين مطلعين تحدثوا للصحيفة الأميركية. وقال المسؤولون إن الوكالات الخمس ستجري اتصالات داخلية بين مكاتب مفتشيها العامين بشكل دوري لتبادل المعلومات بشأن النتائج التي توصل كل منهم إليها. كما ستعمل هذه الوكالات مع المفتش العام الخاص بإعادة إعمار أفغانستان، جون سوبكو، لتنسيق أعمال الرقابة المستمرة المتعلقة بأفغانستان.

وترقى هذه المراجعات إلى «فحص عام» لكيفية إدارة الحكومة الفيدرالية للانسحاب من أفغانستان، والتقصي حول ما إذا كان بالإمكان التعامل معه بشكل أفضل. وتعرّضت إدارة بايدن لانتقادات لاذعة، خصوصاً من قبل المعسكر الجمهوري، وحتى من قبل حلفائها، بسبب «فوضوية» الانسحاب، وذلك بعدما تحول إنهاء الوجود العسكري إلى مهمة إجلاء طارئ للولايات المتحدة وشركائها المتمركزين في أفغانستان، إضافة إلى الأفغان الذين عملوا مع القوات الأجنبية. ويوم الخميس الماضي، بعث عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، وهم تحديداً السيناتور جيم ريش من ولاية أيداهو وهو عضو بارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وجيمس إنهوف من أوكلاهوما وهو عضو في لجنة القوات المسلحة بالمجلس نفسه، وروب بورتمان من ولاية أوهايو وهو عضو لجنة الأمن الداخلي والشؤون الحكومية بمجلس الشيوخ، برسالة إلى المفتشين العامين في وزارات الخارجية والأمن الوطني والدفاع، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، يطالبون فيها بإجراء مراجعة وتدقيقاً مشتركاً لبرنامج تأشيرات الهجرة الخاصة بالأفغان. ودعا الأعضاء في الرسالة، إلى إجراء تدقيق شامل في جميع الوزارات المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، ومكاتبها، ومهماتها، وعمليات التواصل بينها.

وخلال الأسبوع الحالي، أبلغت القائمة بأعمال المفتش العام في وزارة الخارجية، الكونغرس، أن مكتبها سيراجع برنامج تأشيرات الهجرة الخاصة بالأفغان، ومعالجة إعادة توطين اللاجئين، تمهيداً لدمجهم في الولايات المتحدة، فضلاً عن مراجعة الإجلاء الطارئ للمواطنين الأميركيين والأفغان، وفقاً لرسالة اطلعت عليها «وول ستريت جورنال». كما بدأ المفتش العام في وزارة الدفاع، عمليتي تقييم ومراجعة للأيام الأخيرة من الحرب الأميركية في أفغانستان، بهدف تحديد ما إذا كان البنتاغون قد خطط بشكل كافٍ وقدم الدعم لنقل المواطنين الأفغان ولاحقاً إعادة توطينهم. كما يقوم المفتش العام بوزارة الدفاع بالتحقيق بالغارة الجوية الأميركية في كابول في 29 أغسطس الماضي، والتي قال البنتاغون لاحقاً إنها أسفرت عن سقوط 10 ضحايا مدنيين، من بينهم 7 أطفال.

كذلك، أعلن مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في بيان أخيراً، أنه يخطط للتدقيق في أنشطة المساعدات الإنسانية لأفغانستان، إضافة للتدقيق في عملية إنهاء البرامج ذات الصلة بأفغانستان. وإن كان ليس من غير المألوف أن يقوم العديد من المفتشين العامين في مختلف الوكالات الفيدرالية، بإطلاق تحقيقات منفصلة حول القضية نفسها وتبادل المعلومات حول مراجعاتهم، إلا أن ذلك يشير في الوقت نفسه، إلى الأهمية التي توليها هذه الوكالات لمتابعة ما حصل في أفغانستان وما خلفه الانسحاب الأميركي من هذه الدولة من تداعيات.

وفي السياق، قالت مديرة السياسات العامة في منظمة «مشروع الرقابة الحكومية»، ليز هيمبويتش، إن إطلاق مراجعات حول الانسحاب من أفغانستان أمر «منطقي للغاية»، لا سيما في ظل الأحداث التي شملت عدداً من الوكالات المختلفة. وأشارت، بحسب «وول ستريت»، إلى أن تعدد المراجعات «يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى ازدواجية الجهود وتحديات بيروقراطية، لكنه يسمح عادة بمحاسبة عامة أكثر شمولية بشأن ما حدث».

في الأثناء، وبينما خلّف القرار الأميركي بالانسحاب من أفغانستان تداعيات واسعة على علاقة واشنطن مع حلفائها، بدا الطرفان أخيراً، خصوصاً في اجتماع لوزراء دفع حلف شمال الأطلسي في بروكسل يومي الخميس والجمعة الماضيين، يحاولان تخطي تداعيات هذا الملف والمضي قدماً في التعاون بشأن ملفات أخرى على رأسها روسيا والتهديدات المستقبلية. ومع ذلك، كانت هناك محادثات صريحة حول أفغانستان، ولكن من دون توجيه أصابع الاتهام، وفقاً لمسؤولين مطلعين على المحادثات تحدثوا لـ«وول ستريت». وقال الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، في حديث للصحافيين أول من أمس، إن «الأزمة في أفغانستان، لا تغيّر من حاجة أوروبا وأميركا الشمالية للوقوف معاً في الناتو، لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة». ويرجع ذلك جزئياً، بحسب ما قال المسؤولون لـ«وول ستريت جورنال»، إلى أن «الأوروبيين يدركون مدى حاجتهم واعتمادهم على القوة العسكرية الأميركية، لردع روسيا أو القيام بأي مهمة استكشافية كبيرة».

ستتبادل الوكالات التي تجري المراجعات المعلومات في ما بينها

ترقى المراجعات لفحص عام لكيفية إدارة الحكومة للانسحاب

دعم محادثات موسكو

أكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين بساكي، أول من أمس الجمعة، استعداد بلادها للمشاركة مستقبلاً في محادثات موسكو حول الوضع في أفغانستان، مشيرة الى عدم تمكنهم من المشاركة في المشاورات الأخيرة بسبب صعوبات لوجستية. وقالت إنّ «الولايات المتحدة تدعم هذه المفاوضات».

تقرير

مفاجأة الصواريخ الصينية

تهديد حقيقي لخطط بايدن النووية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يتخذ الصراع الأميركي ـ الصيني مساراً أكثر حدّة، بعد كشف صحيفة «فايننشال تايمز» الأميركية أخيراً أن الصين اختبرت سلاحاً في أغسطس/ آب الماضي، شقّ طريقه عبر الفضاء ودار حول الأرض، قبل النزول صوب هدفه، الذي أخطأه في نهاية المطاف. وعلى الرغم من نفي بكين تقرير الصحيفة، تزايدت المخاوف بعد الكشف أن الصاروخ قادر على حمل رؤوس نووية، وهو ما دفع الرئيس الأميركي جو بايدن، يوم الأربعاء الماضي، إلى إبداء قلقه بشأن الصواريخ «فرط صوتية» (هايبرسونيك). وينطلق هذا النوع من الصواريخ في الطبقات العليا للغلاف الجوي بسرعات تزيد عن خمسة أضعاف سرعة الصوت، أو نحو 6200 كيلومتر في الساعة. وكانت الصين قد عرضت في 2019 صاروخاً أسرع من الصوت أطلقت عليه اسم «دي ف ـ 17». ويمكن لهذا السلاح المتوسط المدى (حوالى ألفي كيلومتر) ويشبه «طائرة شراعية» حمل رؤوس حربية نووية. لكن الصاروخ الذي تحدثت عنه «فايننشال تايمز» يختلف عن «دي ف ـ 17»، إذ يمكن أن يصل إلى الفضاء ويوضع في المدار ثم يمر عبر الغلاف الجوي قبل أن يصيب هدفه. وسبق أن أعلن الروس عن صواريخ «تسيركون» التي تُطلق من غواصة، وصواريخ «أفانغارد».

وذكرت محطة «سي أن أن» في تقرير لها أن التقرير منح زخماً جديداً لمعارضي بايدن، الرافضين لطموحه في تقليص الترسانة النووية الأميركية. وحذّر مسؤولو الاستخبارات والدفاع من أن التجربة الصينية تُمثل قفزة تكنولوجية كبيرة يمكن أن تهدد الولايات المتحدة. ومع أن المسؤولين شددوا على أن الصاروخ الصيني لا يترجم تفوّقاً على الولايات المتحدة، إلا أن عنصر المفاجأة الكامن في طبيعة الصاروخ ونوعيته حضر في الاجتماعات الأخيرة لهم. كذلك كشفوا أن الصين نجحت بشكل أسرع مما توقعت الولايات المتحدة، وفقاً لما أفاد مسؤول عسكري سابق. مع العلم أن واشنطن اختبرت بنجاح مكونات «نماذج أولية» لصواريخ أسرع من الصوت، يوم الأربعاء الماضي. وأفاد سلاح البحرية الأميركي في بيان أن ثلاثة اختبارات أجريت «بنجاح» في مركز والوبس التابع لوكالة الفضاء الأميركية (ناسا) في ولاية فرجينيا قرب واشنطن. وأضاف البيان أن هذه الاختبارات «شكّلت عرضاً للتقنيات والقدرات والنماذج الأولية لأنظمة تفوق سرعة الصوت المتقدمة في بيئة واقعية».

وذكرت «سي أن أن» أنّ المسؤولين أبدوا قلقهم من القدرة المحتملة للصاروخ الصيني على شنّ هجوم من فوق القطب الجنوبي، حيث تغيب فاعلية الأنظمة المصممة لتوفير إنذار مبكر لمثل هذا الهجوم، على حد قول مسؤولي الدفاع.

واعتبر أحد كبار موظفي الكونغرس الجمهوريين أن التجربة تُظهر «قدرة الضربة الأولى وتؤكد حاجتنا لمواصلة برنامج التحديث على قدم وساق»، في إشارة إلى الجهود الجارية في البنتاغون والإدارة الوطنية للأمن النووي الأميركي لإصلاح الترسانة النووية الأميركية. وقال: «لا يمكننا تقليل دور الأسلحة النووية في وقت تندفع فيه روسيا والصين بكامل قوتهما في الاعتماد عليها».

ونصح خبير الأسلحة النووية في معهد ميدلبري للدراسات الدولية، جيفري لويس، واشنطن بـ«عدم المبالغة في رد الفعل. تمتلك الصين بالفعل 100 سلاح نووي يمكنها استهداف الولايات المتحدة ويمكنني التعايش مع هذه الحقيقة. هذا هو الردع النووي». مع ذلك، لا تبدو الإدارة الأميركية الحالية في وارد التراجع عن خطتها في تقليص الترسانة النووية، وهو ما أكده مسؤول كبير فيها لـ«سي أن أن»، معتبراً أن «موقف بايدن من الانتشار النووي لم يتغيّر»، لكنه أكد أن «مراجعة الوضع النووي ستأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الحالية». ودفعت التجربة الصينية الكونغرس إلى مطالبة الإدارة بالإفصاح عن خطتها للدفاع عن البلاد ضد مثل هذه الصواريخ. مع العلم أنه في الشهر الماضي أضافت لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب تعديلاً على ترميز قانون تفويض الدفاع الوطني، أوضح قلقها «بشأن عدم قدرة أنظمة الرادار الحالية على اكتشاف وتعقب واشتباك وهزيمة التهديدات الناشئة من الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت». وأثار سفير الولايات المتحدة في مجال نزع السلاح، روبرت وود، الذعر في أوساط الكونغرس، بقوله للصحافيين في وقت سابق من هذا الأسبوع في جنيف السويسرية: «لا نعرف كيف يمكننا الدفاع عن أنفسنا ضد هذا النوع من التكنولوجيا». ويعاني بايدن حالياً في إقناع الكونغرس بجدوى تقليص الترسانة النووية، رغم تشديده أنها ستُقلّل التوترات النووية مع الخصوم، تحديداً روسيا والصين. وبرز تراجع بايدن عن خطته مع إبعاد مسؤولة السياسة النووية في فريقه ليونور تومبرو، الشهر الماضي، في خطوة وصفها «البنتاغون» بأنها «إعادة تنظيم». وتواجه مالوري ستيوارت، التي رشحها بايدن للعمل مساعدة لوزير الخارجية للسيطرة على الأسلحة، معارضة شديدة من الكونغرس.

ولخّص السيناتور الجمهوري من أيداهو جيم ريش، العضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، هذه المعارضة بقوله إنه «يعارض ترشيح ستيوارت بسبب اعتراضات من حلفاء الولايات المتحدة على دراسة الإدارة لسياسة عدم الاستخدام الأول». و«الاستخدام الأول» نووياً يمنح القدرة للمبادر على التقدم على خصومه، في صورة مشابهة لما حدث حين ألقت الولايات المتحدة قنبلتين نوويتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في 6 أغسطس 1945 و9 منه. وبدا جلياً أن تقليص الترسانة النووية الأميركية قد أثار قلق حلفاء الولايات المتحدة، خصوصاً ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، في ظل وجود روسيا في الشرق. وهو ما لخّصه مسؤول دفاعي بريطاني كبير سابق لـ«سي أن أن» بأن «أهم شيء يريد الحلفاء رؤيته خارج المراجعة هو التزام الولايات المتحدة بتجديد قوتها النووية». وفي ظل التطوير الأميركي المستمر للرأس الحربي «بيليو 93»، كاول رأس حربي نووي مصمم يضاف إلى المخزون الأميركي منذ عقود، أعرب المسؤول البريطاني عن مخاوفه من تغيير الأميركيين عقيدتهم النووية تحت شعار «الاستخدام الأول». وقال: «تبدو روسيا الآن أكثر تهديداً من أي وقت مضى منذ الثمانينيات. بالنسبة للأوروبيين، إن هذه اللحظة غريبة حقاً للتشكيك في أحد أعمدة سياسة حلف شمال الأطلسي، التي نجحت حتى الآن، أي محافظة الولايات على «الاستخدام الأول» للسلاح النووي في أي حرب مستقبلية.

دفعت التجارب الصينية على صواريخ فرط صوتية العديد من المسؤولين في الولايات المتحدة وخارجها إلى الإعراب عن قلقهم حيال نوايا الإدارة الأميركية في تقليص الترسانة النووية

اختبرت واشنطن أخيراً نماذج أولية لصواريخ فرط صوتية

يرفض الجمهوريون التخلي عن مبدأ «الاستخدام الأول» للنووي

شرق غرب

أفغانستان: مقتل 4 من «طالبان» في جلال آباد

قُتل أربعة من عناصر «طالبان» في هجومين مختلفين في مدينة جلال آباد عاصمة ولاية نَنجرهار، شرقي أفغانستان، أمس السبت، ولم تتبنَ أي جهة مسؤولية الهجومين. وقال مصدر قبلي إن مسلحين مجهولين شنّوا هجومين مختلفين على عناصر الحركة في جلال آباد، ما أدى إلى مقتل أربعة من عناصر الحركة. وأضاف أن عنصرين من الحركة سقطا في هجوم، وآخرين في الهجوم الثاني، الذي أصيبت فيه طفلة أيضاً.

(العربي الجديد)

باكستان: مقتل 5 في صدامات بلاهور

أعلن حزب «حركة لبيك باكستان» المتشدد، أمس السبت، أن خمسة من أنصاره قُتلوا في مواجهات مع قوات الأمن في مدينة لاهور، شرقي باكستان، بعد مقتل شرطيين في الصدامات. وتجمّع أكثر من ألف عنصر من الحزب، أول من أمس الجمعة، للمطالبة بالإفراج عن زعيمهم الموقوف سعد رضوي، وقطعوا طرقات وألقوا مقذوفات. واستمرّت الاحتجاجات أمس.

(فرانس برس)

موفد أميركي في سيول لبحث ملف بيونغ يانغ

وصل مبعوث الولايات المتحدة بشأن كوريا الشمالية، سونغ كيم، أمس السبت، إلى كوريا الجنوبية في زيارة تأتي وسط تعثر محادثات نزع السلاح النووي والتوتر بشأن أحدث اختبارات صواريخ تجريها بيونغ يانغ، وهي إطلاقها صاروخاً بالستياً من غواصة. وبعد محادثات مع نظرائه من كوريا الجنوبية واليابان في واشنطن يوم الثلاثاء الماضي، حثّ كيم كوريا الشمالية على «الامتناع عن القيام باستفزازات أخرى والمشاركة في حوار مستدام وملموس».

(رويترز)

متابعة

انتخابات أوزبكستان اليوم: فوز متوقع لميرضيايف

تستعد أوزبكستان لانتخابات رئاسية اليوم الأحد، وسط توقعات بفوز الرئيس شوكت ميرضيايف بولاية ثانية، في ظل قمعه أصواتاً معارضة

من المقرر أن يدلي الناخبون في أوزبكستان بأصواتهم، اليوم الأحد، في انتخابات رئاسية ستفضي على الأرجح إلى ولاية جديدة مدتها خمس سنوات للرئيس المنتهية ولايته شوكت ميرضيايف، الذي تراجع زخم نزعته الإصلاحية، مع بروز مؤشرات حول ميول استبدادية له. وميرضيايف الذي يحكم أكبر دولة في آسيا الوسطى لناحية عدد السكان (35 مليوناً) منذ 2016، موضع إشادة لإلغائه العمل القسري وفتحه الاقتصاد وإفراجه عن المعارضين الذين تعرضوا للتعذيب في عهد سلفه القاسي إسلام كريموف. لكن الرجل القوي في البلاد عاد أخيراً إلى ممارسات الماضي وقمع العديد من الأصوات المعارضة قبل الاقتراع. ويتهمه منتقدوه أيضاً بإقصاء كل معارضة حقيقية من الانتخابات. لذلك سينافس ميرضيايف أربعة مرشحين يصفهم كثر بالدمى وامتنعوا عن توجيه أي انتقادات للرئيس خلال الحملة الانتخابية. والمرشحون هم نارزولو أوبلوموروودوف عن حزب «البيئة»، وعليشر قديروف عن «حزب النهضة الوطني الأوزبكستاني الديمقراطي»، وباهرام عبد الحليموف عن حزب «العدالة الاجتماعي الديمقراطي»، ومقصودة فاريزوفا عن الحزب «الشعبي الديمقراطي».

وفي العاصمة طشقند، لا شك في نتيجة التصويت، وفقاً لسائق سيارة الأجرة اختيور بهروموف، الذي حدّق في لوحة إعلانات ضخمة ظهرت عليها تباعاً صور المرشحين، وقال لوكالة «فرانس برس»: «من الأفضل إنفاق المال (المخصص للانتخابات) على قضايا أخرى». وأضاف أن «كل هؤلاء الأشخاص (المرشحين) من فريق واحد: فريقه»، في إشارة إلى الرئيس ميرضيايف، الذي حصل على 88,61 في المائة من الأصوات في رئاسيات ديسمبر/ كانون الأول 2016، عن الحزب «الديمقراطي الليبرالي».

ويرى مراقبون أن الرهان الرئيسي لهذه الانتخابات هو معرفة ما إذا كان الفوز المرجح لميرضيايف سيعطي دفعاً جديداً للإصلاحات، التي دفعت المجلة الأسبوعية البريطانية النافذة «ذي إيكونوميست» إلى اعتبار أوزبكستان في 2019 «دولة العام».

ويركز البرنامج الانتخابي لميرضيايف على السعي نحو زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 4 آلاف دولار والحد من الفقر وخلق 5,3 ملايين فرصة عمل جديدة في قطاع الخدمات وخفض التضخم بنسبة 5 في المائة وجذب 120 مليار دولار استثمارات جديدة. ويركز برنامج فاريزوفا على القضاء على جميع أشكال عدم المساواة الاجتماعية في البلاد من أجل ضمان المشاركة المتساوية للسكان. ويستهدف قديروف تطوير مجالي التعليم والاقتصاد وإصلاح نظام انتخابات الهيئات التمثيلية وخصخصة المرافق وإقامة نظام جديد لتحسين المستوى المعيشي للفقراء ودعم حرية التعبير. وبينما يسعى عبد الحليموف إلى تعزيز دور المجالس المحلية ومحاربة الجريمة والرشوة والجشع والعنف وإقامة نظام قضائي مستقل والعمل على ضمان حقوق الإنسان والحريات، ينوي أوبلوموروودوف التركيز على البيئة والاقتصاد. وبعد خمس سنوات على وفاة الرئيس السابق إسلام كريموف، تشهد أوزبكستان حرية أكبر. ووضع ميرضيايف حداً للعمل القسري في حقول القطن، الذي كان عانى منه آلاف الأطفال، في إجراء لقي ترحيباً في جميع أنحاء العالم. لكن العاملين الأخيرين من ولايته الأولى شهدا حملة قمع متزايدة ضد مدونين ينتقدونه. كما كبح وباء كورونا النمو القوي للاقتصاد ووجه ضربة للسياحة وغذى السخط الشعبي. وفي حدث نادر، نظمت تظاهرات العام الماضي احتجاجاً على نقص الطاقة في هذا البلد الغني بالغاز. وشكت صبغت رحيموفا، وهي من سكان طشقند، من ارتفاع الأسعار الذي يزيد من عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء.

وفي البلاد عدد كبير من المعارضين الحقيقيين لميرضيايف، لكنهم ما زالوا بحاجة إلى السماح لهم بتحدي الرئيس في صناديق الاقتراع. وقضية الأستاذ الجامعي المعروف خضرنزار الاكولوف أفضل مثال. فقد رفضت وزارة العدل مراراً تسجيل حزبه السياسي، وهي خطوة ضرورية للترشح للانتخابات. ودانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» ما وصفته بـ«مضايقات» السلطات للناشطين المؤيدين لالاكولوف في الفترة التي سبقت الانتخابات. ورأى المتخصص في شؤون آسيا الوسطى في مركز «كارنيغي» في موسكو، تيمور عمروف، أن «ميرضيايف يواجه معضلة: كيف يستمر الإصلاح من دون المساس بالنظام الاستبدادي الموروث عن كريموف وتستفيد منه النخبة؟». وقال إن «الفساد ما زال موجوداً في رأس الحكومة، لكن السلطة تغض النظر، غير أنه في الوقت نفسه، أصبح المجتمع أكثر حيوية من ذي قبل، ولن يكون سعيداً إذا لم تواصل الحكومة الإصلاحات».

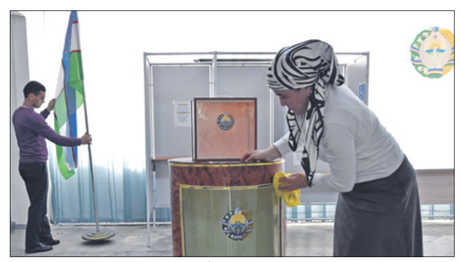

تضع السلطات اللمسات الأخيرة على مراكز الاقتراع (فيا تشيسلاف أوسيليدكو/فرانس برس)

(العربي الجديد، فرانس برس)

رافد جديد لاقتصاد الجيش في مصر

المشروع «القومي» للبلازما

يواصل الجيش المصري إطباقه على مختلف القطاعات في البلاد، وآخرها قطاع الصحة من بوابة «المشروع القومي للبلازما»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في ظروف غامضة بعيدة عن الإجراءات الدستورية والقانونية الاعتيادية، أعلن الجيش المصري منذ أيام افتتاح «أول مركز متكامل في أفريقيا والشرق الأوسط لتجميع البلازما بمدينة السادس من أكتوبر لتحقيق الاكتفاء الذاتي للأدوية المشتقة من البلازما، بالتعاون بين جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة وشركة غريفولز الإسبانية». وكرّس الجيش بذلك إدارته وسيطرته المطلقة على ما يسمى «المشروع القومي لإنتاج أدوية مشتقات بلازما الدم»، والذي وضعت الدولة نواته بعدما اكتشفت خلال تفشي وباء كورونا وجود قصور ونقص في المخصصات والمنجزات الحكومية في هذا المجال العلاجي الحيوي.

وكان الوسط الطبي والعلمي المصري سيرحب بتدشين مشروع حكومي كبير مثل هذا لتلبية الاحتياجات الصحية للمواطنين، إذا كان المشروع مرتبطاً بالفعل بتلك الاحتياجات والمراكز الحكومية العاملة في هذا المجال بالفعل منذ سنوات على نطاق واسع، والتابعة لكل من وزارتي الصحة والتعليم العالي. لكن ما حدث هو صدور قرار شفهي من رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بإسناد هذا المشروع «القومي» إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، والذي أنشأ بدوره شركة استثمارية سيتبعها هذا المركز، خارجة عن نطاق سيطرة الأجهزة المعنية، وتابعة لوزارة الدفاع فقط، هي «غريفولز إيجيبت» بالشراكة مع شركة إسبانية تحمل الاسم نفسه.

وتُعتبر الشركة الجديدة امتداداً للمنظومة الطبية للجيش، من دون أي تغيير أو دمج لمراكز أو شخصيات حكومية أو مستقلة، ويرأس مجلس إدارتها اللواء طبيب مجدي أمين مبارك، الذي كان يشغل منصب مدير إدارة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة حتى الشهر الماضي. وقالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» إن وزير الدفاع الفريق أول محمد زكي كان سيبقي على مبارك في المنصبين، لكن السيسي تدخل وأمر برئاسته للشركة فقط باعتبارها «كياناً سيعمل تحت إشراف مباشر من رئاسة الجمهورية»، فتم اختيار اللواء هشام الششتاوي الذي كان رئيساً لأركان إدارة الخدمات الطبية مديراً جديداً لها.

وحتى الآن تحاول الرئاسة ومجلس الوزراء ووزارة الدفاع التعتيم على هوية مبارك كرئيس للشركة الجديدة، حتى يظهر الأمر للرأي العام ودوائر الصحة والبحث العلمي والأعمال أن الشركة الجديدة مجرد فرع للشركة الإسبانية تحت إدارة وزارة الدفاع. وهو أمر مختلف عن الواقع وهيكلية الشركة التابعة تماماً للجيش، وتستخدم فقط اسم وتكنولوجيا الشركة الإسبانية.

وينوي الجيش إنشاء 20 مركزاً للتبرع بالبلازما تابعاً للشركة الجديدة، وإنشاء مصانع ومخزن مركزي للبلازما، ومختبر معملي لاختبار عينات البلازما، بالإضافة إلى مركز تدريب وتطوير تابع لأكاديمية الشركة الإسبانية. أما الهدف النهائي للمشروع فهو أن تكون هذه الشركة هي المركز الرئيس لعمليات الدم والبلازما في مصر، بدلاً من منشآت وزارة الصحة والجامعات التي كانت مؤهلة للقيام بهذا الدور بالفعل، في حال توفير الإمكانات المالية والتسهيلات التشريعية المطلوبة منذ عقود لتمكينها من التعاقد مع الشركات الأجنبية النشطة في هذا المجال، ثم ستتجه الشركة العسكرية إلى تصدير المنتجات في مرحلة لاحقة.

وستصب ممارسة هذه الأنشطة بصورة احتكارية في مصلحة جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزير الدفاع مباشرة، شأنه شأن المشروعات الأخرى التابعة للجهاز ذاته، في مجالات الوقود والإنتاج الزراعي والحيواني والغذائي. وكل الأرباح ستصبّ لصالح الجيش الذي يحصل على الأراضي والتسهيلات المختلفة من الدولة بموجب إجراءات استثنائية وغير شفافة، وتحول دون حرية المنافسة.

ولم تكن صدفة أن سبق افتتاح المركز بأيام إصدار رئيس الوزراء مصطفى مدبولي اللائحة التنفيذية لقانون عمليات الدم والبلازما، والذي صدر في فبراير/ شباط الماضي. وذكرت الحكومة آنذاك أنها

ينوي الجيش تشييد منشآت للتبرع بالبلازما (خالد دسوقي/فرانس برس)

ستكون «غريفولز» المركز الرئيس لعمليات الدم والبلازما

تهدف به إلى «تشجيع الجهات الرسمية والمستثمرين في المجال الطبي على خوض هذا النشاط، ثم العمل في مرحلة لاحقة على تصدير تلك المنتجات للخارج». ولا يتعامل القانون الجديد مع هذا المجال باعتباره خدمياً من الدرجة الأولى، رغم أنه ينص على فكرة تدشين «المشروع القومي» لأنه يربط التجميع والإنتاج بإمكانية البيع والتصدير للخارج، على الرغم من أن الحصول على البلازما من المواطنين سيكون عن طريق التبّرع فحسب. وهنا يمهد القانون ولائحته الطريق لسيطرة الجيش على هذا المجال بالكامل، فبداية ستتشكل لجنة برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية وزيري الصحة هالة زايد والتعليم العالي خالد عبد الغفار ورئيس هيئة الدواء المصرية تامر عصام، ورئيس هيئة الشراء الموحد (التابعة للجيش) بهاء زيدان، وممثل آخر لوزارة الدفاع. وتختص اللجنة بوضع خطة لإنشاء المصانع ومراكز تجميع البلازما وأماكنها ووضع المعادلة السعرية للتصرف في البلازما بصورة دورية، وربط سعر التصرف بالسوق المحلي بالأسعار العالمية، وإصدار التوصيات اللازمة لموجبات تحقيق توطين الصناعة. وتعني هذه الخطوات تأمين سيطرة فعلية للجيش على أعمال اللجنة من خلال ممثلين اثنين، وغياب تمثيل المجتمع الطبي والعلمي والاستثماري، إلا بوجود الوزراء الخاضعين لتوجيهات السيسي.

وبينما وضعت اللائحة أسعاراً عالية للرسوم المطلوب سدادها من المستثمرين في مجال الخدمات الطبية للحصول على ترخيص تشغيل مراكز خدمات الدم والبلازما، من أول فحص الطلب ثم المعاينات ثم الترخيص النهائي، تعفي اللائحة الجهات الحكومية (والتي من بينها جهاز مشروعات الخدمة الوطنية) من أي رسوم. كما أن تزامن افتتاح مركز بهذا الحجم مع صدور اللائحة قبل استعداد باقي المستثمرين الذين ينوون الدخول في هذه السوق الجديدة، سيعطي جهاز الخدمة الوطنية أفضلية كبيرة، إلى جانب التسهيلات الأخرى المضمونة في عمليات الفحص والتراخيص واستيراد الأجهزة والمواد ثم تصدير المنتجات.

وللأسباب نفسها، أصبح الجهاز يمتلك أفضلية كبيرة على حساب الجهات الحكومية والعلمية الأخرى والشركات الخاصة التي تساهم فيها الدولة وأي من الوزارات بحصة حاكمة، التي يمنحها القانون حق العمل في هذا المجال، لأن هناك شرطاً لذلك هو أن يكون العمل تحت إشراف فني لشركة عالمية متخصصة في مجال تصنيع مشتقات البلازما. ويعني هذا الأمر أن باقي الجهات الراغبة في المنافسة سيكون عليها البحث عن شركة مثل «غريفولز» الإسبانية لإجراء التعاقد معها.

كما أن دخول الجيش كمستثمر أكبر في هذا المجال سيصعّب استفادة المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والجامعات مباشرة من الفوائد المتوقعة لهذا المشروع، تماماً كما حدث عندما استورد الجيش لحسابه كميات من لقاح فيروس كورونا وعقاقير وأدوية ووجهها فقط للمستشفيات والمراكز التابعة له. وكما حدث سابقاً عندما فتحت الدولة الباب لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية لاستيراد الأجهزة الطبية فجعل الأولوية لنفس المستشفيات، وفي المرتبة التالية جاءت المستشفيات الحكومية التي يرتادها السواد الأعظم من المصريين.

وأصدر السيسي عام 2015 قراراً جمهورياً، يعتبر مفصلياً في تكريس قوة الجيش الاقتصادية، منحه به صراحةً صلاحية «تأسيس الشركات بكافة صورها، سواءً بمفرده أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني أو الأجنبي»، وذلك بهدف تجهيز وإعداد مدن ومناطق عسكرية، والقيام بجميع الخدمات والأنشطة التي من شأنها تحقيق أهدافه وتنمية موارده، وذلك بواسطة الأجهزة التابعة لوزير الدفاع، ويطبق هذا القرار على مشروع البلازما.

وخلال العام الحالي واصل الجيش توسعه الاقتصادي بصور مختلفة، أبرزها إنشاء مدينة «سايلو فودز» التي ستدخل بقوة مجال الصناعات الغذائية الاستثمارية مع تخصيص جزء من القمح المستورد رسمياً لها، ومنحها عقود توريد التغذية المدرسية مستقبلاً.